من الصحافة الإيرانية

خاص

وساطة بكين تكسر الخداع الدبلوماسي الأميركي

اعتماد

أكد الأكاديمي الإيراني والأستاذ في جامعة طهران «إبراهيم متقي» أن مساعي الوساطة الدبلوماسية، لاسيّما التحركات الأخيرة مع بكين، تمثل ضرورة استراتيجية لمواجهة الخداع الدبلوماسي الأميركي الذي تستغله واشنطن وحلفاؤها لشن هجمات غادرة ضد طهران.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «اعتماد»، يوم السبت ١٩ أيلول/ سبتمبر، أن الولايات المتحدة والكيان الصهيوني دأبا على استغلال جولات التفاوض كغطاء تكتيكي لضرب القدرات الإيرانية، وهو ما يحتم على طهران تعزيز مسار المقاومة بالتوازي مع تفعيل أدوات الدبلوماسية الفاعلة مع القوى الكبرى كالصين وروسيا لكبح هذا التمادي.

وتابع الكاتب مبينًا أن اتساع رقعة الصراع يثبت الرؤية الثاقبة للقيادة الإيرانية بأن أي حماقة عسكرية ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية لن تبقى محصورة، بل ستشعل أزمات متصاعدة تفرض على المجتمع الدولي التدخل الجاد لوقف الجنون الأميركي. ولفت إلى أن الفيتو الروسي - الصيني الأخير ضد واشنطن يعكس رغبة القوى المناهضة للأحادية في إرساء الاستقرار ورفض سياسات تأجيج الحروب، مشيرًا إلى أن التصعيد العسكري الذي تمارسه واشنطن يهدف حصرًا إلى استنزاف المنطقة وتكريس سياسة التفرقة. وأوضح الكاتب أن تحقيق الأمن الإقليمي يتطلب تعاونًا وثيقًا بين دول المنطقة لتجميد آلة الحرب الصهيو - أميركية، محذرًا من الأخطاء التكتيكية لبعض الدول الإقليمية التي انساقت سابقًا خلف المخططات الأميركية لضرب جبهة المقاومة. واختتم الكاتب مشددًا على أن زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى الصين تأتي كخطوة حاسمة لترسيخ استراتيجية البقاء وتثبيت الأمن الإقليمي، مؤكدًا أن تجاوز فخ الفوضى الأميركية يتطلب إرادة صلبة تدعم حقوق طهران المشروعة وتردع المعتدين.

فيتو روسي-صيني يسقط المخطط الأميركي ضدّ طهران

وطن امروز

رأت صحيفة «وطن امروز» أن الفيتو المزدوج الذي استخدمته روسيا والصين ضدّ مشروع القرار الأميركي في مجلس الأمن يمثل صفعة مدوية لمحاولات واشنطن وحلفائها الأوروبيين غير القانونية لإعادة فرض الحظر، ويكرّس في الوقت ذاته انهيار الهيمنة الأحادية لصالح التعددية الدولية الداعمة لحقوق طهران المشروعة.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها، يوم السبت ١٩ أيلول/ سبتمبر، أن إسقاط المسعى الأميركي لتمديد مهمة ما يسمى «فريق خبراء لجنة العقوبات ١٧٣٧» يثبت بطلان ذرائع تفعيل «آلية الزناد»، لاسيّما بعد الانتهاء القانوني للقرار ٢٢٣١، مؤكدة أن موسكو وبكين أثبتتا التزامهما العملي برفض أي مسار قسري يستهدف البرنامج النووي الإيراني السلمي خارج إطار المواثيق الدولية.

وتابعت الصحيفة مبينة أن الجلسة التي استغلتها الرئاسة الفرنسية كشفت عجز واشنطن عن تمرير سياساتها الابتزازية، حيث جاء الموقف الروسي - الصيني الحاسم ليؤكد إغلاق الملف رسميًا في مجلس الأمن، ومنع استغلال هذا المنبر الأممي لفرض الإملاءات الغربية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ولفتت الصحيفة إلى أن هذا الإخفاق الأميركي يتجاوز الأبعاد الإجرائية ليجسد تطور الشراكة بين إيران وروسيا والصين من التنسيق الاقتصادي ضمن منظمتي «شنغهاي» و«بريكس» إلى مستوى التنسيق الاستراتيجي والأمني لإحباط المخططات العدائية الأميركية واعتداءات الكيان الصهيوني.

وأوضحت أن التراجع الغربي يعكس اعترافًا دوليًا متزايدًا بفشل حروب واشنطن وضغوطها، في وقت يتجه فيه الإقليم نحو تأسيس منظومة أمنية ذاتية تنهي التدخلات الخارجية، وتثبت موقع طهران بصفتها الركيزة الأساسية للأمن والاستقرار الإقليمي. واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن الفيتو الشرقي ليس مجرد خطوة دبلوماسية عابرة، بل هو تدشين واقعي لنظام عالمي متعدد الأقطاب يسحق أدوات التهديد الأميركية، ويفرض توازنات القوة الجديدة التي أثبتتها إيران عبر صمودها وثبات خياراتها.

ارتدادات العدوان على إيران تفجّر أزمة الطاقة الأميركية

جوان

اعتبر الكاتب الإيراني «غلام رضا صادقيان» أن العدوان الأميركي الأرعن على إيران أدخل العالم في فوضى عارمة وتسبب بانهيار غير مسبوق في أسواق الطاقة العالمية، مؤكدًا أن تداعيات هذه الحرب تجاوزت الميدان العسكري لتضرب الاستقرار الداخلي والسياسي في الولايات المتحدة وتفرض معادلات ردع جديدة لصالح طهران.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «جوان»، يوم السبت ١٩ أيلول/ سبتمبر، أن إغلاق المضائق الاستراتيجية وعجز شركة «آرامكو» عن تلبية احتياجات المصافي الأوروبية، إلى جانب قفزات أسعار النفط، كشفت هشاشة الاقتصاد الغربي وعمقت ارتباك حلفاء واشنطن الإقليميين الذين باتوا يستجدون الوساطات لوقف إطلاق النار وتخفيف وطأة الأزمة.

وتابع الكاتب مشيرًا إلى أن الجبهة الداخلية الأميركية تشهد تصدعًا حادًا وتراجعًا واضحًا في التأييد الشعبي للحرب، حيث تعكس استطلاعات الرأي رفض الغالبية الساحقة لهذه المغامرة الفاشلة، واحتجاج المواطنين على الارتفاع القياسي في أسعار الوقود في ظل غياب أي استراتيجية أميركية للخروج من المستنقع. ولفت الكاتب إلى أن تراجع واشنطن عن استهداف ناقلات النفط الإيرانية عقب الردّ الصاروخي الإيراني الحاسم على القاعدة الأميركية في الأردن، يبرهن على دخول الإدارة الأميركية مرحلة الحذر الإجباري والخضوع لقوة الردع التي فرضتها إيران على امتداد المنطقة. وشدد الكاتب، في ختام مقاله، على أن صانعي القرار في واشنطن يدفعون اليوم ثمن تبعيتهم العمياء لمخططات مسؤولي الكيان الصهيوني، متجاهلين التحذيرات الاستراتيجية السابقة لطهران بأن أي حماقة عسكرية ستتحول حتمًا إلى حرب إقليمية شاملة لا تستطيع الولايات المتحدة السيطرة على مسارها أو تحمل عواقبها.

كوميديا سوداء برواية «الغارديان»

أثر الدماء على يدي ترامب؛ من ميناب إلى حفل زفاف سيريك

الوفاق/ يشير الكاتب في صحيفة «الغارديان» إلى التناقض بين تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومسؤولي إدارته بشأن الحرب ضدّ إيران، مؤكداً أن تغيير تسمية هذا النزاع إلى «عملية عسكرية» لا يمكنه إخفاء حقيقة مجازر المدنيين وتكاليفها الإنسانية والاقتصادية والسياسية الباهظة؛ وهي حرب بقيت آثار دمائها شاخصة من ميناب إلى حفل زفاف سيريك.

«أنا لن أرسلكم للقتال والموت في حروب خارجية حمقاء لا تنتهي أبداً»؛ كانت هذه العبارة التي تفوّه بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية في عام ٢٠٢٤ أمام حشد من أنصاره في بنسلفانيا!

ويكتب كاتب المقال في صحيفة «الغارديان» بنبرة ساخرة متهكمة: إن الحرب في إيران، التي تصاعدت حدّتها خلال الأيام الأخيرة، قد تولد على الأرجح انطباعاً بأن الرئيس الأمريكي قد نكث وعده، غير أن هذا الاستنتاج قد لا يكون دقيقاً تماماً. فالقول بأن الرئيس الأمريكي قد زجّ بهذه البلاد في أتون حرب كارثية أخرى لا نهاية لها في منطقة غرب آسيا ليس صحيحاً؛ لأنه -كما يزعم مسؤولو إدارته باستمرار- فإن ما يجري في إيران ليس «حرباً» في واقع الأمر!

على سبيل المثال، صرّح نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس للصحفيين مطلع الشهر الجاري، رداً على سؤال حول ما إذا كان النزاع في إيران سينتهي بحلول انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني/ نوفمبر: «أنا لا أسمّيها حرباً. في الوقت الراهن، لا يوجد إطلاق نار نشط جارٍ». ويتابع كاتب المقال في «الغارديان» محافظاً على نبرته المتهكمة: ربما يكون الأمر كما يقول فانس، غير أن هناك «عمليات قصف نشطة وكثيرة نسبياً» كانت جارية. ففي مطلع الشهر الجاري (أيلول/ سبتمبر)، أصاب صاروخ أمريكي حفل زفاف أقيم في منزل جنوب إيران، مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص على الأقل، بينهم طفل في الرابعة من عمره وفتى في السادسة عشرة. وقد تبدو هذه الجريمة «معتدلة» نسبياً مقارنة بالمجزرة التي وقعت في شهر آذار/ مارس، حين أصاب صاروخ أمريكي «موجّه بدقة» مدرسة ابتدائية في إيران، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٥٠ شخصاً، من بينهم ١٢٠ طفلاً؛ لكنني شخصياً مازلت أصنّفها ضمن فئة «جرائم الحرب». ومع ذلك، تصرّ إدارة ترامب باستمرار على أن هذه ليست حرباً حقيقية، بل وتشدد على مزاعم أنه لم تقع أساساً أي «جريمة حقيقية!»، بل ويصرّ نائب ترامب على فرض هذه الرواية على الرأي العام بأن لا تصدقوا أعينكم وآذانكم بشأن التقارير المتعلقة بمقتل المدنيين. وعلى الرغم من تأكيد خبير أسلحة والتحليل البصري المصور الذي أجرته صحيفة «نيويورك تايمز» والذي يثبت أن القنبلة التي أصابت حفل الزفاف في منطقة سكنية كانت أمريكية الصنع، فإن فانس لا يزال متمسكاً بروايته، مدعياً (بنظرة عنصرية معهودة لدى ترامب ودائرته المقربة) أن القصة برمتها ربما تكون قد فُبركت من قِبل بعض الأشخاص غير الجديرين بالثقة من غير البيض! وادّعى فانس، في المؤتمر الصحفي ذاته المشار إليه، بشأن المجزرة في حفل الزفاف: أن «وسائل الإعلام الإيرانية لم تكن حتى الآن راوياً موثوقاً به للغاية بشأن ما حدث في هذا النزاع؛ ولذلك فإن لديّ شكوكاً بالغة حول هذا الموضوع».

ويضيف الكاتب: قد تنتاب نائب الرئيس الأمريكي الشكوك؛ لكني أشعر بالحيرة والذهول. فإذا لم تكن هذه حرباً، فما عساها أن تكون إذن؟ مناوشة واشتباك صغير؟ سلسلة لا نهاية لها من العمليات العسكرية الخاصة؟ فضيحة دموية؟ لقد وصفها ترامب نفسه في مناسبات متعددة بالحرب؛ فعلى سبيل المثال، ادّعى يوم الأربعاء من الأسبوع الماضي أن «الحرب ستنتهي فور انتهاء الانتخابات». ومع ذلك، ولإضفاء مزيد من التعقيد على الأمر، زعم مؤخراً تأييداً لرأي فانس أن هذا النزاع ليس حرباً شاملة؛ كما ادّعى ترامب في الشهر الماضي أيضاً، قائلاً: «أنا أسمّيه نزاعاً عسكرياً، لأنه بالنسبة لنا مسألة قليلة الأهمية وصغيرة».

غير أن الكاتب يرى أن هذه المسألة قليلة الأهمية تنطوي على تكلفة باهظة للغاية؛ فهذه الحرب ذاتها التي «لا يسمّيها ترامب حرباً»، كبّدت أمريكا حتى الآن عشرات المليارات من الدولارات. وقد قدّر كبير الاقتصاديين في وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني مارك زاندي، أن هذا النزاع كلّف كل أسرة أمريكية عادية نحو ١٢٠٠ دولار؛ وبطبيعة الحال، لا ينبغي نسيان التكلفة الإنسانية أيضاً؛ والمتمثلة في آلاف الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم.

إن تسمية هذا «النزاع العسكري» ليست مجرد بحث في الدلالات اللغوية وعلم الألفاظ، بل إن القضية تكتسب أهمية بالغة للغاية؛ لاسيّما أن الدستور الأمريكي ينص صراحة على أن الرئيس لا يمكنه بدء حرب رسمية بصورة أحادية وبناءً على أهوائه ونزواته، بل إن الكونغرس وحده مَن يمتلك سلطة إعلان الحرب؛ وبطبيعة الحال، ليس ترامب أول رئيس يشنّ عملاً عسكرياً واسعاً دون الحصول على تفويض من الكونغرس؛ فقد أطلق الرئيس هاري ترومان أيضاً على حرب كوريا مسمى «إجراء شرطي» للالتفاف على الكونغرس، واستخدم الرؤساء اللاحقون ألعاباً ومناورات لغوية وخداعاً مشابهاً.

ولكن كما أشار المؤرخ وخبير العلاقات الخارجية السويدي - الأمريكي فريدريك لوغفال، في حوار مع كلية كينيدي بجامعة هارفارد، إن «الأمر المثير للدهشة بشأن ترامب في الظروف الراهنة هو أنه في الواقع لم يكلف نفسه حتى عناء استشارة الكونغرس، ناهيك عن السعي للحصول على موافقته. وبعبارة أوضح، إنه يتصرف كديكتاتور».

ومن باب الإنصاف، أعلن ترامب صراحة أنه يستنسخ أسلوب ترومان؛ إذ اعترف في حفل لجمع التبرعات في شهر آذار/ مارس قائلاً: «أنا لا أستخدم كلمة «حرب»، لأنهم يقولون إن استخدام كلمة حرب قد لا يكون جيداً. إنهم لا يحبون كلمة حرب، لأنه سيتعين عليك حينها الحصول على ترخيص وتفويض.

ولذلك، فأنا أستخدم مصطلح «عملية عسكرية»، وهي كذلك في واقع الأمر حقاً. إنها عملية عسكرية للإبادة والتدمير».

وبحسب كاتب المقال، فإن تفادي الإعلان الرسمي للحرب قد يساعد الإدارة الأمريكية أيضاً على الالتفاف على بعض الالتزامات المفروضة «زمن الحرب» تجاه القوات العسكرية وعائلاتهم. وكتبت ليبي كلينر، وهي زوجة أحد طياري القوات الجوية الأمريكية الذي قُتل في عملية قتالية ضد إيران في شهر آذار/ مارس، مؤخراً عبر حسابها على منصة إنستغرام: «إنها لا تحصل على مزايا وحقوق محددة، لأن أمريكا -من الناحية الفنية- ليست في حالة حرب». وكتبت كلينر في هذا المنشور على إنستغرام: «أخبرتني القوات الجوية مؤخراً أنه نظراً لأننا لم نعلن الحرب رسمياً، فإنني وأطفالي غير مؤهلين للحصول على بعض المزايا. وبذلك، لم يُقتل زوجي في حرب لم يكن يرغب قط في خوضها فحسب، بل بات التلاعب بالألفاظ وانطباعات الرأي العام هو ما يملي علينا المزايا المتبقية لنا». وعقب الانتشار الواسع لهذا المنشور في الفضاء الافتراضي، يبدو أن الإدارة قد تحركت لتهدئة الأجواء؛ حيث زعم فانس مؤخراً أن الإدارة الأمريكية ستضمن حصول كلينر على «ما تستحقه». ومع ذلك، يكتب كاتب المقال في «الغارديان» حول هذا الشأن: قد تتمكن الإدارة الأمريكية من حل مشكلة مزايا كلينر، غير أن معالجة وتدارك الأضرار الاقتصادية والسياسية الناجمة عن هذه «اللاحرب» سيكون أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة لها. فنسبة الرضا عن أداء ترامب تهوي بشدة، والغالبية العظمى من الأمريكيين ضاقوا ذرعاً بهذا النزاع الذي وصفه الرئيس بأنه «صغير وقليل الأهمية» والمستمر منذ ٦ أشهر، والذي جعل الحياة اليومية أكثر خطورة وأعلى تكلفة.

وأظهرت تقديرات نشرتها جامعة براون الأسبوع الماضي أن هذا النزاع فرض تكاليف طاقة إضافية بقيمة ١٠٠ مليار دولار على كاهل الأمريكيين، وتزداد هذه «الفاتورة» بمقدار مليون دولار كل دقيقتين. كما تجاوزت أسعار النفط هذا الأسبوع حاجز الـ١٠٠ دولار للبرميل لأول مرة منذ شهر تموز/ يوليو الماضي. ونقرأ في ختام هذا المقال: يأتي هذا في وقت يبدو فيه أن الخيارات المتاحة أمام ترامب باتت شحيحة للغاية، في ظل تصاعد التوترات وغياب أي مسار واضح للخروج من الحرب. وكل ما تبقى له ليس سوى وعود جوفاء؛ إذ ادّعى الرئيس الأمريكي أن أسعار الطاقة ستهوي «فور انتهاء الانتخابات»، ووعد -في خطوة تبدو دليلاً على الإفلاس واليأس التام- بدفع ٥ آلاف دولار لكل مواطن أمريكي بالغ إذا حافظ الجمهوريون على سيطرتهم على كلا مجلسي الكونغرس في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. بإمكان إدارة ترامب أن تطلق ما تشاء من تسميات على هذه الحرب، غير أن الأجيال القادمة ستعتبرها عملاً كارثياً أنا بعاً من الغطرسة والغرور والاعتداد الزائف بالنفس.

لماذا أخفقت حرب ترامب الاقتصادية في تركيع إيران؟

سارة بياتي
خبيرة في الشؤون الدولية

أعلن وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت، في ٢٤ أغسطس/ آب ٢٠٢٦، أنه سيبدأ عملية «يوم دي الاقتصادي» بهدف «قطع أي شريان اقتصادي حيوي» للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقارن هذا الإجراء بعملية «يوم دي» في الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك، فإن دراسة مضمون حزمة العقوبات هذه تقدم صورة مختلفة. وتشمل الحزمة المعلنة فرض عقوبات على نحو ٦٠ كياناً في هونغ كونغ والصين وماليزيا والإمارات وسنغافورة، وهي في معظمها شركات صورية ووسطاء في مجالات معروفة. وقد وصف بيسنت هذا الإجراء بأنه «طلقة تحذيرية» وليس ضربة اقتصادية قاتلة. كما قال إن مؤسسة مالية كبرى ستخضع للعقوبات قريباً؛ لكنه أوضح في الوقت نفسه أنه لا يريد «تفجير النظام المالي العالمي». وتُظهر هذه التصريحات أن واشنطن غير قادرة على ممارسة ضغط حقيقي أقصى على المؤسسات الصينية الرئيسية والبنوك الكبرى، لأنها تدرك جيداً أن مثل هذا الإجراء قد يؤدي إلى حرب تجارية شاملة. كما أن توقيت هذه الإجراءات جدير بالاهتمام. فمع اقتراب انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٦، تحتاج إدارة ترامب إلى تحقيق إنجازات في مواجهة إيران. والحرب التي استمرت ستة أشهر وبدأت بوعد بتحقيق نصر سريع، تحولت الآن إلى مأزق مكلف للولايات المتحدة، فيما أضاف الاستياء العام في الولايات المتحدة وأماكن أخرى من العالم إلى تكاليفها. وفي مثل هذه الظروف، يُعدّ الإعلان عن عملية اقتصادية صاخبة تحمل اسماً طموحاً محاولة لتغيير الرواية من الإخفاق العسكري إلى «الضغط الاقتصادي المحسوب». وقد أكد محللون في المجلس الأطلسي أن بعض المسؤولين في إدارة واشنطن توصلوا إلى نتيجة مفادها أن «النصر السريع بالقوة العسكرية غير ممكن»، وأنهم يسعون إلى العودة إلى نهج «مستدام وطويل الأمد». ومع ذلك، فإن الحفاظ على هذا التراجع التكتيكي لن يكون سهلاً بالنسبة إلى حكومة اشتهرت بالتسرع والسلوكيات الانفجارية.

مرونة الاقتصاد الإيراني

على الرغم من أن الاقتصاد الإيراني يكافح منذ أكثر من أربعة عقود مع العقوبات والحرب الأخيرة، فإنه لا يزال مستمراً في البقاء. وتُظهر البيانات الميدانية أن الشبكات المالية والتجارية الإيرانية استجابت للظروف المتغيرة بمرونة ملحوظة. وقد كانت البنوك في الإمارات إحدى أهم قنوات تمويل إيران، إذ أعلنت تحت ضغط واشنطن، خلال الأسابيع الأخيرة، أنها ستوقف علاقاتها المالية مع إيران. إلا أن التجربة أثبتت أن هذه الإجراءات لا تؤدي إلى وقف كامل للأنشطة، وأنه مع إغلاق أحد المسارات، تنتقل الأنشطة فوراً إلى مسار آخر. ولا تزال الصين أكبر شريك تجاري لإيران، إذ تشتري نحو ٩٠٪ من النفط الإيراني المُصدَّر. وتدرك الولايات المتحدة أن فرض عقوبات على الكيانات الصينية ينطوي على قبول خطر اندلاع حرب تجارية مع بكين؛ وهو خطر لا ترغب واشنطن في تحمله، لاسيّما مع اقتراب زيارة شي جين بينغ إلى الولايات المتحدة واقتراب موعد الانتخابات. كما تمتلك إيران خبرة واسعة في التكيف مع العقوبات، ويمكنها استخدام مسارات مختلفة للالتفاف على القيود. وقد أقرّ بيسنت أيضاً بأن تعاون دول ثالثة، لاسيّما الصين، أمر حيوي لنجاح العملية الأمريكية ضد إيران. إلا أن الأدلة تشير إلى أن هذا التعاون ليس بالمستوى الذي يمكنه أن يؤدي إلى «إفلاس اقتصادي» لإيران.

تكاليف الحرب الاقتصادية على أمريكا وحلفائها

لا تقتصر تكاليف الحرب الاقتصادية على إيران وحدها، بل تواجه اقتصاد الولايات المتحدة وحلفائها أيضاً تحديات خطيرة. فقد أدى استمرار حصار مضيق هرمز وانخفاض صادرات النفط الإيرانية إلى إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة، وأسهم في تفاقم التضخم العالمي. وبلغ متوسط صادرات النفط الأسبوعية عبر مضيق هرمز خلال فترة اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز نحو ٨/٩ ملايين برميل يومياً، وهو ما يعكس حساسية السوق تجاه أي تحسن مؤقت.

ومع ذلك، فإن تشديد العقوبات والتهديد باتخاذ إجراءات ضدّ المؤسسات المالية الدولية زاد من أجواء عدم اليقين، ويمكن أن يؤديا إلى تعطيل الاستثمار والتجارة العالمية. وقد حذر محللون في معهد كوينسي من أن حملة ضغط شاملة، رغم أنها ستلحق الضرر بإيران، ستضرّ في الوقت نفسه بالاقتصاد الأمريكي، لاسيّما اقتصادات دول الخليج الفارسي. كما أن التكاليف المباشرة للحرب كانت باهظة للغاية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وتشير التقارير إلى أن البحرية الأمريكية اضطرت، لتأمين تكاليف العمليات الحربية، إلى السحب من موازنة الرواتب والأجور وتأجيل أعمال الصيانة غير الضرورية. وقد أثار هذا الوضع شكوكاً جدية بشأن قدرة واشنطن على الاستجابة لأزمات أخرى. وفي غضون ذلك، وجد حلفاء الولايات المتحدة الإقليميون، مثل الإمارات العربية المتحدة، أنفسهم في مأزق صعب؛ فمن جهة يواجهون تهديد العقوبات الأمريكية، ومن جهة أخرى يواجهون الإجراءات الإيرانية المضادة. وتُظهر هذه المعضلة أن نهج «الضغوط القصوى» لم يعزل إيران فحسب، بل فرض أيضاً تكاليف دبلوماسية واقتصادية باهظة على الولايات المتحدة وشبكة حلفائها، وأدى عملياً، بدلاً من إضعاف طهران، إلى وضع التعاون المتوقع من جانب جبهة المواجهة معها أمام تحديات جدية.